

السياسة النقدية ومكافحة التضخم

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية.

وعلى الرغم من أنها عامة ومعروفة لدى مختلف الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات ودولة) إلا أنه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لهذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات نقدية متعددة وأفكار متشعبة هدفها البحث عن السبب الأصلي وراء هذا الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار.

ومما لا شك فيه، فإن الدارس سوف يقع في حيرة من أمره، حينما يطالع لأول مرة على هذه النظريات، ويجد أنها قد دعمت من قبل أصحابها بحجة ربما بدت له قوية ومتماسكة، فمن بداية الخمسينات حتى بداية الستينات كانت تفسيرات التضخم تقوم على أساس مفهوم فائض الطلب على السلع والخدمات، من خلال تفسيرين هما: وجود نقود كثيرة تطرد سلعا قليلة والتغيرات الحاصلة في الأجور، ومع بداية الستينات ظهرت تفسيرات جديدة لظاهرة التضخم تقوم على أساس التمييز بين دور المتغيرات الاقتصادية وبين دور العوامل غير الاقتصادية في تكوين التضخم، إلى أن ظهر اتجاه آخر لتفسير التضخم، يطلق على منظره الهيكلين، حيث يرفض هؤلاء معالجة التضخم كظاهرة نقدية بحتة، وفي مقابل ذلك فإنهم ينظرون إلى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعي اقتصادي شامل، ترتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة التخلف وتحديات التنمية التي تواجه دول العالم الثالث.

أولاً: مفهوم التضخم.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية مألوفة، حيث يعرف التضخم لدى العامة من الناس على أنه تغير في الحجم والخروج عن المألوف، فعندما نقول أن سعر بضاعة ما قد تضخم، فهذا معناه أن سعرها العادي قد خرج عن الوضع الطبيعي، بالإضافة إلى الإحصائيات التي تصدر بهذا الشأن - على الأقل مرة كل ربع سنة - كما ينظر البعض إلى التضخم على أنه فقط عبارة عن فقدان العملة من قوتها الشرائية دون أن يتعمق في الموضوع وما ورائه، لذا سنحاول فيما يلي التطرق إلى مفهوم التضخم وذلك من خلال تعريفه، أنواعه وكذا طرق المعالجة.

1) تعريف التضخم.

يعتبر التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي، وقد لاقى اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار على الاقتصاد، وكذا بغية الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث مضمونها وأبعادها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفكر الاقتصادي.

وقد عبرت أغلب التعاريف عن تأثرها بالنظرية الكمية للنقود، حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة للتضخم من أبرزها أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود، كما عرفه عدة اقتصاديون كما يلي:

- ✓ بيرو "التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات."
- ✓ كورتير "التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع."
- ✓ لينر "زيادة الطلب على العرض."
- ✓ مارشال "التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار ."
- ✓ كلوز "التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الاسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك أو دافع ."
- ✓ بيجو "تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المحققة بواسطة عناصر الانتاج ."

وبالتالي فإن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار، بدون مقابل في الانتاج، أو بسبب قوة تضخمية اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها، كما أن التضخم لا يصاحبه دوما ارتفاع الأسعار، ومن هنا نشأت التفرقة بين أنواع التضخم الذي سنتطرق إليها فيما يلي.

2) أنواع التضخم.

يعتمد الاقتصاديون على عدة معايير وأسس في تحديد أنواع التضخم من أهمها:

أ- معيار تحكم الدولة وسيطرتها على الأسعار:

للم التضخم المطلق : **open inflation** يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضا استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، وذلك دون تدخل من الدولة، ولهذا يطلق على هذا النوع أيضا التضخم الصريح أو المكشوف، حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه.

لـ التضخم المكبوت **suppressed inflation**: يحدث عندما تتدخل الدولة وتضع بقوة القانون التدابير والاجراءات والقيود التي تمنع الأسعار عن مواصلة ارتفاعها مثل سياسة التسعير الإجمالي، ونظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، نظام تخصيص المواد الأولية، وهذا يعني أن الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية نتيجة لسيطرتها على الأسعار، كما وقد يحدث في مثل هذه الظروف ارتفاع في المداخيل النقدية، ولكنها لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي يبقى التضخم مكبوتا لا يسمح له بالظهور .

ب- معيار حدة التضخم:

لـ التضخم الجامح **galloping inflation** : يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، حيث يتوالى ارتفاع الأسعار بشدة دون توقف، ويترك آثارا ضارة يصعب على الدولة الحد منها أو معالجتها، حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها وبالتالي تفقد الثقة فيها، وأشهر مثال على هذا النوع من التضخم هو ما شهدته ألمانيا في 1923، حين قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها، حيث تعدى معدل التضخم 29500% حتى أن كثير من الشعب الألماني لجأ لنظام المقايضة واستخدام السلع بدلا من النقود، كأن يحدد التاجر سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات مثلا.

لـ التضخم الطبيعي : **normal inflation** يعتبر أقل خطورة عن سابقه، حيث ترتفع الأسعار بمعدل أقل، وبالتالي يسهل على الدولة مواجهته والحد من آثاره ومعالجتها بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة بالنقد المتداول .

لـ التضخم المتقلب: **inflation Alternated** يحدث في حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل الدولة وتعمل على وقف هذا الارتفاع لفترة التالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع بحرية وبمعدلات كبيرة مرة أخرى وهكذا، أي يظهر التضخم ثم تستقر الأسعار ثم يعود التضخم مرة أخرى وهكذا.

ج- معيار درجة التوظيف في الاقتصاد:

لـ التضخم الجزئي **partial inflation**: يتمثل في حالة الارتفاع في الأسعار التي تحدث قبل الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل في الاقتصاد، و تكون نتيجة لزيادة الطلب الفعلي مع زيادة السلع، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا، أي أن التضخم الجزئي لا يسبب ضررا كبيرا، والخدمات المتاحة أيضا للاقتصاد القومي، لأنه يعتبر بمثابة الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا أراد المزيد من الانتاج والعمالة.

لـ التضخم الكلي **complete inflation** : يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تصاحب زيادة الطلب أي زيادة في الانتاج لانعدام مرونة

عرض عوامل الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا ضارا في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود المتداولة ستدفع الأسعار للارتفاع بمعدل يتناسب مع معدل هذه الزيادة .

د- معيار التوازن ما بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

❖ **التضخم الطلبي:** يحدث نتيجة ارتفاع الطلب على العرض أي بسبب زيادة الدخل النقدي للفرد، ومن ثم تضخم الأجور وتضخم الأرباح، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج .

❖ **التضخم الناشئ عن التكاليف:** يحدث نتيجة زيادة أثمان الخدمات وعوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتهم الحدية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

❖ **التضخم الركودي:** يحدث نتيجة تدهور في معدلات النمو، تزايد معدلات البطالة، وحدث عجز في ميزان المدفوعات، وعدم استقرار قيمة العملة.

❖ **التضخم المستورد:** هناك ثلاثة تفسيرات للتضخم المستورد:

✓ **ارتفاع التكاليف:** نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية أو المواد الاستهلاكية المستوردة في المؤسسات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البيع.

✓ **زيادة السيولة:** إن استيعاب كمية من العملة سيزيد لا محالة من السيولة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تغيرات في الاتجاه نفسه على المستوى العام للأسعار.

✓ **الدخل المحلي:** إن ارتفاع الطلب الأجنبي سيؤدي إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع الصادرات سيزيد من الدخل القومي ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي، وفي مرحلة الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب سيصبح تضخما استنادا إلى زيادة قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

❖ **التضخم بالأرباح:** تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق إلى تضخم ناجم عن ارتفاع في الأرباح .

يتضح من عرض بعض أنواع التضخم أنه مهما اختلفت مسمياتها ومهما تباينت معايير التمييز بينها فإنها في النهاية صورة واحدة لظاهرة التضخم الاقتصادي، ولكن من عدة زوايا، ويؤكد ذلك أن تلك الأنواع يعبر عن وجودها مظاهر عامة واحدة، ألا وهي الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار والانخفاض الدائم في القوة الشرائية للنقود، كما أن أي نوع من أنواع التضخم يمكن أن يظهر في أي اقتصاد نتيجة لأي سبب من أسباب التضخم المتوفر في البيئة الاقتصادية.

3) آثار التضخم:

أ- الآثار الاقتصادية:

إن التضخم كظاهرة نقدية له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي تتجاوز خاصيته النقدية، مما يعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، وهذا ما يصعب علينا حصر آثاره كلها لذا حاولنا التطرق إلى أبرزها على الاقتصاد.

⚡ آثاره على الجهاز النقدي الداخلي:

يعبر التضخم عن فشل النقود في تادية وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدنين، وبين البائعين والمشتريين، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل من عملتهم المحلية، وهذا التدهور في القيمة الحقيقية لوحدة النقد يؤدي إلى فقدان أول وظيفة للنقود تقوم بها ألا وهي مخزن للقيمة .

⚡ آثاره في هيكل الانتاج:

إن التضخم وما يترتب عنه من ارتفاع في الأسعار والأجور وكذا زيادة الأرباح في القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الانتاجية والاستثمارية، ويترتب عن ذلك عجز في الطاقات الانتاجية، في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية وقطاعات الخدمات ستعاني من الطاقات الزائدة التي تحتاج لأن تعمل بمبادلات تشغيل مرتفعة.

فإذا كان الاقتصاد قريبا من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الانتاج لكن بمعدلات منخفضة، وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الانتاج من الصفر، مما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، ويوظفون أموالهم في انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادة كبيرة خلال فترة التضخم.

⚡ الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية:

ان ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

⚡ زيادة أسعار الفائدة:

حيث أن ارتفاع معدل الفائدة في البنوك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات، وبالتالي ينخفض الطلب على القروض وتقل الفوائد بالنسبة للبنوك، وهذا الانخفاض يوافق قلة الاقتراض، أما في حالة انخفاض

معدل الفائدة فإن الطلب على القروض يزيد، وبالتالي تزيد الفائدة البنكية، وهذه الزيادة توافقت الزيادة في حجم القروض.

⚡ الأثر على إعادة توزيع الدخل:

حيث يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين من جراء انخفاض القوة الشرائية للنقود وللدخول فيما يعود بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، من ناحية أخرى، يستفيد المقترضون بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار ويتضرر المقترضون كثيرا من ذلك، وكذا عمليات البيع الآجل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر، ومن الصعب استخدام مثل هذا النوع من البيع في مثل هذه الدول التي تشهد باستمرار تزييدا متسارعا في المستوى العام للأسعار.

ب- الآثار الاجتماعية:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال مايلي:

⚡ إعادة توزيع الدخل واحتدام التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجئة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم بينما تتسم الدخل التي يتقاضاها أصحاب الدخل الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم؛ وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخل، وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار، نظراً لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع، ويؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع، إلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر

الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

للمنفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها منفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

ثانياً: ماهية السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي، فالسياسة النقدية تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد، ودرجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا في ظل تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة، ما تطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى .

كما إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف والأدوات .

1) تعريف السياسة النقدية.

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية، حيث عرفها الاقتصادي G.L.Bash على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

-كما تعرف السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

كما عرفها الاقتصادي Einzing: إن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.

كما تعرف السياسة النقدية بأنها تلك الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي، وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية .

السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي، أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما.

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة التي تمثل أهم عنصر في إدارة السياسة النقدية .

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخراج بعض العناصر الهامة وهي:

للإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية: ونقصد بها مجموعة الأعمال والتدابير التي تتم خلالها هذه العملية والتي تقوم بها السلطات النقدية ممثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية أو لتجنب الوقوع في مشاكل محتملة .

للتي تستعمل هذه الاجراءات من أجل التأثير على متغيرات نقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية: حيث أن وسائل عمل السلطات النقدية تستطيع أن تكون إما عن طريق رقابة مباشرة من طرف السلطات النقدية للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة)، وإما عن طريق تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحياسة السيولة .
للتي تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية: حيث تختلف هذه الأهداف من أهداف أولية، أهداف وسيطة وأهداف نهائية تسعى السياسة النقدية للوصول لها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

2- أدوات السياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على تنفيذها من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية، حسب الظروف الاقتصادية لأي بلد، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى:

أ- الأدوات الكمية (غير مباشرة)

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر للتأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما، من خلال التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

✓ سياسة معدل إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية من كمبيالات، القروض وأذونات خزينة للحصول على أموال، أي زيادة نسبة السيولة لديها.

واستناداً إلى هذه الوسيلة، تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين.

حيث إذا رأى البنك المركزي بأن السيولة الحالية متوفرة بكثرة في الاقتصاد، فإنه يتدخل عن طريق رفع معدل إعادة الخصم، فيقل لجوء البنوك إلى خصم ما لديها من سندات تجارية، وبالتالي يقلص توزيعها للقروض والعكس صحيح.

في حالة التضخم الكبير، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يجعل تكلفة الاقتراض منه مرتفعة، لذا تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، فيقل الطلب على السيولة المرتبطة بخصم الأوراق التجارية، ويفضل العملاء في هذه الحالة الاحتفاظ بأوراقهم المالية لارتفاع تكلفة الخصم، وبهذا تنخفض قدرة البنوك على توليد النقود، وينخفض حجم الائتمان المصرفي والنقود المرتبطة به على مستوى الاقتصاد الوطني، فيقل الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب، وتزول مظاهر التضخم السلبية.

إن هذه السياسة الانكماشية في حالة التضخم يستبدلها البنك المركزي بسياسة توسعية في حالات الانكماش والكساد، حيث يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم، فيترافق ذلك مع إجراءات خفض سعر الخصم، تقوم بها البنوك التجارية فتزداد قدرتها على توليد النقود والتوسع في الائتمان، فيزداد حجم النقود المتداولة، ويزداد الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن الاقتصادي المطلوب.

إن هذه الأداة تكون فعالة في اقتصاد يقوم على أسواق نقدية متطورة ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية، والأذونات الحكومية والأسهم والسندات... مع العلم أن هذه الأسواق غير متوفرة في البلدان النامية الأمر الذي يجعل استعمال هذا الأسلوب غير مجد، وليس له الفعالية والكفاءة المرجوتين في التأثير على عرض النقود، كما أن فعالية هذه السياسة لا تتحقق إلا بتوفر شروط معينة هي:

- مدى نمو واتساع السوق النقدي؛

- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية؛

- درجة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة؛

- مرونة سعر الفائدة.

✓ عمليات السوق المفتوحة:

هي العملية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بعمليات بيع وشراء سندات قصير الأجل في السوق النقدي، من أجل التأثير على السيولة النقدية المتداولة، فإذا أراد البنك المركزي أن يرفعها يتدخل كمشتري لهذه الأوراق، والعكس صحيح إذا أراد إنقاصها، وتتم هذه العملية كما يلي :

يمارس البنك المركزي تأثيره عن طريق إجراءات يتخذها حسب الحالات التي يواجهها في الاقتصاد الوطني، ففي حالة التوسع الكبير للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم فإن البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على منح الائتمان، عن طريق خفض كمية الأموال المتداولة وذلك بواسطة عمليات بيع الأسهم، السندات الأذونات والأوراق التجارية، وأحيانا الذهب والعملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة، إذ تنخفض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تضعف قدرتها الائتمانية بمقدار قيمة عمليات البيع، فينخفض بذلك العرض النقدي ويقل الائتمان الممنوح وتتكشم الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي إلى المستوى المراد الوصول إليه.

أما في حالة الانكماش وانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي وموجات الركود المتتالية، فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأسهم والسندات والأذونات والأوراق التجارية وأحيانا الذهب، الفضة والعملات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس في شكل زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وزيادة السيولة لدى الأفراد، فتزداد قدرة البنوك والمؤسسات على منح الائتمان والتوسع في توليد النقود المصرفية، كما تساعد على توسيع حركية النشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي تزول عنده مظاهر الكساد والانكماش، ويحدث التوازن المطلوب والمرغوب من قبل السلطات النقدية.

كما أن عملية السوق المفتوحة لها تأثير على أسعار الفائدة، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، والسندات الحكومية يؤدي ذلك إلى الحفاظ على أسعارها في السوق، وهذه السياسة تساهم في رفع أسعار الفائدة والعكس صحيح، كما يؤدي إلى التأثير في اتجاهات الاستثمار بالاقتصاد الوطني.

وتتوقف فعاليتها على مجموعة من الشروط من بينها:

- توافر إرادة التعامل من طرف المتدخلين؛

- اتساع هيكل السوق مما يجعله أكثر نشاطا وديناميكية؛

- عمق السوق من خلال توفر عدد من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة.

✓ الاحتياطي القانوني (الإجباري):

هو عبارة عن نسبة قانونية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ويقوم بالاحتفاظ بها لديه كوديعة بدون فوائد، فمقدرة البنوك التجارية الاقراضية تعتمد على ما تمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية، التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، فعند ظهور تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الاجباري، وأحياناً يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، فالبنك المركزي اذا كان يريد تقليص السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذه النسبة والعكس صحيح.

وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية، يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية، وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.

ب- الأدوات الكيفية (المباشرة)

تهدف هذه الأدوات (الكيفية) للتأثير في الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى.

✓ سياسة تأطير القروض:

وتقوم على أساس فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وذلك بوضع معايير معينة لتقديم القروض لمدة معينة، قد تكون سنة أو تتعداها من خلال اجبار البنوك على احترام هذه المعايير، وتفرض عقوبات في حالة مخالفتها.

✓ الإقناع الأدبي:

يتمثل في ذلك الأسلوب الذي يلجأ إليه البنك المركزي من أجل تقديم تصريحات وتوجيهات للبنوك التجارية من خلال عقد الاجتماعات على مستوى مجلس إدارة البنك للتشاور في أمور النقد والائتمان ومحاولة اقناع البنوك التجارية بالسياسة النقدية المراد اتباعها.

✓ الودائع الخاصة:

يقوم البنك المركزي من خلال هذه الأداة بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده، تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف عن طريق التقليل من أرصدها.

وكتقييم للأدوات الكيفية (المباشرة) يمكننا القول بشكل عام أنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة والغير المرغوب فيها، التي تنجم عن استعمال الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات، فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها .

ثالثاً: دور السياسة النقدية في علاج مشكلة التضخم.

لقد أجمع العديد من الباحثين الاقتصاديين على أن علاج التضخم يتم من خلال إتباع سياسة نقدية تضبط كمية النقود المصدرة، بشرط أن يكون لكل كمية نقود مصدرة ما يقابلها من زيادة في عرض السلع والخدمات، وبالتالي لماذا لا يتم معالجة التضخم عن طريق التخفيض من اصدار كمية النقود في معظم الدول التي تعاني من هذه المشكلة؟

والسبب في عدم اتباع هذا الاجراء هو أن له آثارا جانبية قد لا تقل خطرا في بعض الأحيان عن المرض الأصلي المراد التخلص منه ذلك لأن الحد من كمية النقود المتداولة سيؤدي بالتأكيد إلى تخفيض الأسعار، إلا أنه سيرفع من معدل البطالة، لذا يرى الباحثون في هذا المجال أن أفضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة هو احتواؤها من خلال الرقابة الصحيحة على عرض النقود وتنظيم الطلب عليها، باستعمال أدوات السياسة النقدية.

1) معالجة مشكلة التضخم في الاقتصاد المغلق:

- التأثير على مجالات الاستهلاك والاستثمار: ففي حالة التضخم يكون الاستهلاك أكبر من الاستثمار، لذا يقوم البنك المركزي برفع معدل الفائدة على القروض الموجهة للاستهلاك وتخفيضه على القروض الموجهة للاستثمار .
- التأثير على أنواع القروض: في حالة التضخم، يسمح البنك المركزي للبنوك التجارية بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل على حساب القروض القصيرة الأجل عن طريق سعر الفائدة.
- التأثير على القروض القطاعية: حيث يخفض البنك المركزي سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات التي يود تشجيعها، ورفعه على القروض الموجهة للقطاعات التي يود التقليل من نشاطها .
- البيع بالتقسيط: تعتمد هذه السياسة على ثلاث عناصر: الحصة الأولى، الحصص المتبقية، وسعر الفائدة، ففي حالة التضخم، تقوم هذه السياسة على أساس رفع الحصة الأولى والتقليل من الحصص المتبقية ورفع سعر الفائدة.

- هامش الضمان المطلوب: حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة (أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة) والتقليل من مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لشراء الأوراق المالية.

(2) دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الاقتصاد المفتوح.

- أثر سعر الصرف على التضخم:

تهدف الحكومة من خلال استخدام السياسة المالية والنقدية الى تحقيق التوازن الداخلي (معدل نمو مرتفع في الناتج القومي مع معدلات توظيف عالية وكذا استقرار في المستوى العام لأسعار) وكذا التوازن الخارجي من خلال عدة اجراءات وسياسات تنتهجها، و بين هذه السياسات سياسة سعر الصرف، ونجد أن هناك سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن، فكيف يتم التأثير من خلالهما على معدل التضخم؟

للأثر سعر الصرف الثابت على معدل التضخم:

يظهر هذا الأثر من خلال انتهاج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية (خفض في الكتلة النقدية) ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

خفض العرض النقدي ← ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع الخارج ← دخول رؤوس الأموال ← زيادة الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها (ارتفاع الأسعار المحلية) ← انخفاض سعر الصرف ← يتدخل البنك المركزي ببيع العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية ← انخفاض قيمة العملة المحلية وعودة الاستقرار في الأسعار وكذا في سعر الصرف.

للأثر سعر الصرف المرن على معدل التضخم:

يبرز أثر سعر الصرف المرن على التضخم من خلال اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، وذلك يبرز جليا من خلال المخطط التالي:

خفض العرض النقدي ← ارتفاع معدلات الفائدة داخليا مقارنة مع الخارج ← دخول رؤوس الأموال بالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار المحلية ← ارتفاع أسعار السلع المحلية ← انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية في المقابل ارتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية انخفاض الصادرات وزيادة الواردات ← انخفاض الطلب المحلي ومنه انخفاض الأسعار والناتج المحلي.